

زوجه تقدم بالتسبب على النسب كما هو متفق ومن صنع له  
وبه صرح الأصحاب لأن اللعان إنما شرع لخلاص القاذف  
من الحد قال في المذهب إن الزوج يمتلي بقذف امرأته لدفع  
العار والنسب الفاسد وقد يتعدى عليه إقامة البينة فقبل  
اللعان بينة له فله قذف إذا تحقق زناها بان زناها في  
أوطن زناها طنا موكدا أو نه العلم كسب زناها بزويد  
معها بقرينة كان زناها ولو مرة واحدة في خلوة أو راه  
يخرج من عندها أو يخرج من عنده أو راى جلاصها سرا  
في مجلس ربه أو مرت تحت شعاع في هبة منكم أو ما جرى  
فقط أو القرينة فقط فلا يجوز له الاعتداء على واحد منهما إلا  
إثباته فقط فتدبرها عدولا أو من يطع ويؤلف فيظن  
بني واما محرمة القرينة المذكورة فلا نه سرها دخل على  
أصرتها أو طع أو نحو ذلك والأول له كما في زوايا الرواية  
أن تستر عليها وبطلانها أن كرهها لما فيه من ستر الفاحشة  
وأقالة العثرة هذا حيث لا ولد يتقيه فان كان هناك  
ولد يتقيه بان علم أنه ليس منه لزمه تقيه لأن ترك النفي  
يقضي استحقاقه واستحقاق من ليس منه حرام كما يحرم نفي  
من هو منه وإنما يعمل إذا لم يطأ أو وطئ ولكن ولدته  
لدون ستة أشهر من وطئه التي هي أقل مدة الحمل والوقت  
أربع سنين التي هي أكثر مدة الحمل ولو علم زناها واحتمل  
كون الولد منه ومن الزنا وان لم تستر لها بعد وطئه  
حرم النفي رعاية للعار وكذا التذوق واللعان على  
الصحيح لأن اللعان حجة ضرورية إنما يصار إليها لدفع

النسب

لدفع النسب أو قطع النكاح حيث لا ولد على الفاشر المطلق  
وقد حصل الولد منها فلم يبق له فائدة والفرق بين  
بإطلاق ثم شرع في كيفية اللعان بقوله رحمه الله تعالى  
**فيقول** أي الزوج **عند الحاكم** أو نائبه إن اللعان  
لا يعتبر إلا بحضوره والمحكم حيث لا ولد كما حكى إمامنا إذا  
كان هناك ولد فلا يصح التحكيم إلا أن يكون مكلفا  
ويرضى بحكمه لأن له حقا في النسب فلا يوتر ضاها  
في حقه والسيد في اللعان بين أمته وبعده إذا  
تزوجها منه كالحاكم أن له أن ينوي لعان زوجته وإن  
التقلط في اللعان بالمكان والزمان أما العار الأول  
وهو التقلط بالمكان فيكون في أشرف مواضع بلدة  
اللعان لأن في ذلك تأثيرا في الزجر عن الميادين الفاحشة  
فإن كان في غير المساجد الثلاثة فيكون **في الجامع**  
**على المنبر** كما صح صحاب الكافي أن الجامع هو المنبر  
من ثلاث البلدة والمنبر والى فإن كان في المسجد الحرام  
فإن الركن الذي فيه الحجر الأسود وبين مقام إبراهيم  
عليه الصلاة والسلام ويسمي ما بينهما **قيل** أي  
في مكة أشرف من البيت الحرام بان عدولهم عنه  
حسبانه له من ذلك فإن كان في مسجد المدينة فعلى المنبر  
كما في إمام والمختصر لقوله صلى الله عليه وسلم من خلف علي بن  
هذا الظاهر أيضا وأما معتقده من أن روان كان في المسجد  
الأقصى فقد انفرد الصحابة في أشرف بقاعها فقلنا إنما  
عليهم الصلاة والسلام وفي ابن حبان أنها من الجنة

بالخطيم